

المنظرة الوطنية السادسة للجماعات المحلية



ترأس صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوم 18 محرم 1415 - 28 يونيو 1994 ، بالقصر الملكي بالسخيرات افتتاح اشغال المناظرة الوطنية السادسة للجماعات المحلية تحت شعار : «إسلام وتكوين المنتخبين المحليين» بمشاركة 3500 مستشار جماعي إضافة إلى حوالي 150 شخصية مدعوة من بلدان شقيقة وصديقة.

وهيئت الجلسة الافتتاحية بكلمة سامية لجلالة الملك أكد فيها إيمانه الراسخ بالإلامركزية واعتبر أن المجالس البلدية والقروية هي مهد الديمقراطية الحق وأنه لا ديمقراطية وطنية بدون نجاح الديمقراطية المحلية.

وأوضح جلالة الملك أن اللامركزية تتركز على ثلاثة أسس هي: المنتخب وسلطة الوصاية والوسائل التي يمتلكها المنتخبون وممثلو الدولة لتحقيق الأهداف المرسومة.

وفي ما يلي نص الكلمة الملكية السامية :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه
حضرات السادة.

إنني مؤمن باللامركزية وإيماني هذا لن ينال منه أي حاجز من الحاجز، مؤمن باللامركزية لأنني أعتقد - وما لا شك فيه أن جلكم بشايطني هذا للاعتقاد - أن الديمقراطية الحقة لا يمكنها أن ترى النور وتتم وتترعرع إلا في أحضان المجالس البلدية والقروية، تلك الديمقراطية التي هي مطبقة يوميا في الميدان. فإذا لم تنجح الديمقراطية المحلية لن تكون هناك أبدا ديمقراطية وطنية. إذا لم تنجح الديمقراطية المحلية لن تكون هناك أبدا ديمقراطية وطنية.

إذن، انطلاقا من هذا المبدأ - الذي يساور التكوين والتطوير في الحياة وفي جميع الميادين لأن الإنسان لم يخلق عالما حتى يكون معلما بل كل منا بدأ حياته في الكتاب ثم بالمدرسة الابتدائية ثم بالثانوية ثم تخرج هذه المرحلة بولوجه الجامعة - أعتبر التمثيل الوطني على الصعيد البرلماني هو آخر المطاف وآخر الجولة بعد أن يكون ذلك المرشح وذلك المفروض بالديمقراطية والصل الجماعي والعمل الشوري والإستشاري قد ولج قبل ذلك ما قبل الجامعة ورعى غريزته السياسية. تلك الغريزة أو الحاسة السادسة التي إن لم تكن لن يكون أبدا أي عمل سياسي. كل منا له غريزة. فالنجار له غريزة والحداد له غريزة والطبيب له غريزة وهلم جرا.

أما الرجل السياسي، فيجب أن تكون له حاسة سادسة تسبق الأحداث حتى لا تسبقه الأحداث كأن بينه وبين من يثلمهم نبار كهربائي لا ينقطع ليكون قادرا على شن جو من التدمير أو الاستبشار ينجو من الانسراح أو الإحساس برغبات مكبوتة لم تلب أو الشعور بمطامح تريد أن تسير إلى الأمام.

إذن لترجع إلى هذه اللامركزية التي - كما قلت لكم - أؤمن بها إيمانا عميقا لأنها هي المدرسة الحقيقية. هذه اللامركزية ما هي أسسها وعلى ماذا ترتكز. إنها ترتكز على ثلاثة ركائز أساسية. الركيزة الأولى هي المنتخب والركيزة الثانية هي صاحب السلطة وصاحب الرضا والركيزة الثالثة هي الوسائل التي لدى المنتخبين ويمثلي الدولة ليصلوا إلى تحقيق الأهداف التي خططوها ومن أجلها عملوا ومن أجلها انتخبوا. إن ظهير 1976. كما في علمكم. حول لروساء المجالس البلدية والقروية سلطات هامة ومهمة وبأسعة جدا كما أنه من أجل تحقيق التوازن خلق سلطة إدارية لها الرضا وجعل بين يدي هذا رذاك وسائل بشرية ومادية.

فلننظر أولا إلى العنصر الأول أو المتدخل الأول ألا وهو رئيس البلدية أو الجماعة القروية ومكتبه ومن يحيط به من المنتخبين. عليهم أن يكونوا لا أقول من ناحية الضمير المهني بل ناحية العلم. على دراية تامة بما لهم من سلطات وما عليهم من واجبات. وأظن أن القدر القليل فقط من هؤلاء المنتخبين - مع احترامي للجميع لأنهم كلهم مواطنون ولأنهم كلهم فازوا بشقة منتخبينهم - هو الذي يعلم ويعرف حق المعرفة ماله من سلطات وإلى أين يمكنه أن يصل ومن أي منطلق يجب أن ينطلق. وهذا تفكير قانوني ضروري أن يكون في فكر الممارسين. فإذا كان المنطلق غير صالح قانونيا فكيفما كانت النتيجة ولو تكن صالحة مشاهدة فهي مرموزة لمي خلفها وفي نفسها وفي نواحيها لأنها لم تكن مرتكزة على القانون. فإذا كان يجب أن يكون المنطلق منطلقا قابلا للتطور. والتطور الذي نريده هو التطور القانوني. التطور في دولة القانون والتطور في دولة العدل والتطور الذي يجعل الصغير والكبير في مأمن من جور أي أحد أو جور أية سلطة.

فإذا كان العنصر الأول وهو المنتخب ومن يحيط به في حاجة إلى أن ننور فكره وأن نثري معرفته وأن ندرجه ليعلم فيعلم. والعنصر الثاني هو سلطة الوصاية التي تنقسم إلى قسمين: إما وصاية إدارية وإما وصاية مالية. وهذه الوصاية في غالب الأحيان قليلة ما تكون سائرة في الوسط «لا ضرر ولا ضرار». ففي بعض الأحيان تكون هذه الوصاية وصاية متشددة وعقيدة وسلبية وفي بعض الأحيان تكون هذه الوصاية مسايرة للأهواء، ويكون صاحبها كأنه ينظر ولا يرى كأن ننجس أمامه مدن القصدير وهو يربها صباح مساء فلا يرى أو لا يبحث عن سهل لعله مدن القصدير أو يرى أن بعض المنتخبين الذين بيدهم القلم الذي به يوقعون على رخصة البناء قد سحروا ببناء غير صالح للسكنى ولكن كان هذا السيد الذي بيده الوصاية يعيش في المربع أو يعيش في بلد آخر. فإذا علينا أن ننظر إلى قضية الوصاية.

وأخيرا، لنفرض أن المنتخب كان هائلا ولنفرض أن الرعي كان هائلا بفيت الإمكانات. تلك الإمكانات التي تنقسم إلى قسمين: أخطرها وأهمها هي الإمكانات البشرية وتتلوها الإمكانات المالية. الكل يعلم أن المغرب في حاجة إلى أطر من جميع المستويات لتتمكن تلك الأطر من أن تطبق على الواقع الرغبات

الراقبة - لا الخلمية - لسكان أي بلدة من البلدات، عليها أن تكون عارفة بالمسالك الإدارية وما أكثر وما أوعر تلك المسالك ولربما هي أصعب من المرور على الصراط يوم القيامة. عليهم أخيرا إنصاف هؤلاء الموظفين لأن جلهم يعيش في قرى نائية لا يجد المدرسة اللازمة لأبنائه ولا يجد السكن اللائق به بل في بعض الأحيان يكون سكنه بعيدا عن مقر عمله فيتحمل مشان الطريق ومصاريف الوقود وفي بعض الأحيان أو غالب الأحيان يستعمل سيارته الشخصية.

نظهر لكم هذه الأسباب كنسباب طفيفة وثانوية. وأنا أقول لا فكل شيء لا يجلب الإرتجاع لن يقدم مسؤولية كيفما كانت فهر لا يجلب الخير ولا يجلب النتائج.

إن البعض من الموارد المالية - كما تعلمون - يأتي من البلديات أو الجماعات المحلية والبعض يأتي من خزينة الدولة.

فحينما نجمع ذلك المبلغ في كتاش الحسابات نجد أنه مبلغ ضخم وهائل يتزايد ويتكاثر سنة بعد سنة. ولكن حينما نرى الحاجيات الملحة الضرورية والأخص في العالم القروي نرى أن تلك المبالغ كيفما كان حجمها لا تنفي بالشيء المنتظر منها.

إذن سوف تقولون لماذا هذا التعداد. لأنه تعداد مالي. قبل المتخفين لا يعرفون سلطاتهم وأصحاب الوصاية وما لا يطبقونها كما يجب أن تطبق الموارد ليست كائنة. لقد كان أول أساتذتي رحمه الله يوصيني بالسؤال. لقد كان يقول لي إعلم يا ولدي أن السؤال هو نصف العلم. فهذه الأسئلة أو التساؤلات لم ألقها عليكم فتقل بل ألقيتها على نفسي قبل أن ألقها عليكم.

أظن أن الوقت قد حان لعقد مناظرة استثنائية للنظر في نتائج المناظرات السابقة ولاستخلاص العبر من الترصيات الناجمة عن تلك المناظرات.

علينا أن ننظر إلى الحصيلة التي حصلنا عليها منذ المناظرة الأولى وسوف نرى إذا نحن نمنا بهذا انعمل أن الجرد سيظهر لنا أشياء كثيرة.

أولا : من 76 إلى 94 تغير المغرب وكم تغير ولله الحمد، لقد تغير كما وكيفا. ثانيا : زاه عدد سكانه. وثالثا : ارتفع مستوى مطامح السكان وثالثا : تغيرت كذا. أظن أني قابلة لانتاعنا زادت اليوم مع الأمن وأصبحنا يزدون أكثر. فإذ أن أن ننظر إلى هذه الحصيلة التي حصلنا عليها منذ المناظرة الأولى، لا ننظر إلى

العناصر الثلاث التي تكون أساس اللامركزية، علينا أن ننظر في المنتخب وتكوينه وفي تكوين من يحيط به لأن رئيس المجلس البلدي لا يعمل وحده، فله مكتب وله موظفون، نعلينا إذن أن نكون رئيس المجلس البلدي ومكتبه والموظفين وعلينا أن ننظر في قوانين الوصاية وأن نجعلها متطابقة مع واقع اليوم ومع تكويننا لرجال اليوم، فرجال اليوم - والله الحمد - رجال أحسن في هذا المضمار ممن سبقهم قبل 15 سنة وسيكونون أحسن في العشر سنوات المقبلة لا من ولاية ولا من منتخبين، وعلينا أخيرا أن نرى في الموارد وفي الإمكانيات البشرية والمالية، فلذا أعيب بكم أن تتصلوا ببنكم، فعلى مكتب هذه المناظرة بالإتصال مع وزارة الداخلية، وفي هذا العدد تكلف السيد الوزير الأول بالتنسيق مع الوزراء الآخرين كلهم ومع الجماعات المحلية، انتخاب نخبة من المتناظرين الذين تعاتبوا على هذه المناظرة، وقبل الدخول البرلمان المقبل - إن شاء الله - أريد أن تكون لدي حصيلة عن أعمالكم، وفي نظري، أحسن خدمة يمكنكم أن تقدموها في هذه المناظرة الإستثنائية هي إن أمكنكم أن نشطبوا على نصف النصوص الموجودة وبذلك تكونوا قد عملتم خيرا كثيرا جدا.

نحنما كان النبي صلى الله عليه وسلم في سيرتنا الدينية والدينية يقول «يسروا ولا تعسروا»، لم يكن يستثني من هذا الحكم حياتنا الجماعية، إذن يسروا ولا تعسروا، فإذا نحن لم نصل إلا إلى تشطيب نصف القوانين والرسائل الدورية والقوانين التنظيمية سنكون قد قمنا بعمل جليل.

وأخيرا، حضرات السادة - أريد أن ألفت نظركم إلى كنز أنتم ناعمون عليه ولا تعرفونه ألا وهو الجمعيات التي تغطي الآن المغرب كله تقريبا، تلك الجمعيات التي حرصنا على خلقها لتكون أولا لاسياسية ولتبقى أخيرا لاسياسية، لا تريد لتلك الجمعيات أن تكون متشعبة أو أن تدبر بكلمات أوروبية من حزب من الأحزاب، أريد لتلك الجمعيات أن تكون ما تحتاج إليه، فالتعلقة تحتاج إلى مربين، وفي ذات الجمعيات نجد الأساتذة ونجد الفقهاء ونجد المحامين الذين يمكنهم أن يعملوا المنسقين وأن يدرجهم دروسا إرشادية وأن يكونوا هم تكويننا حريصا، وفي ذات الجمعيات نجد رجال أعمال ورجال آباء، أريد أن يخرجوا من بلادهم وأن يبدعوا في أعمالهم، وأن يبدعوا في أعمالهم مع هذا الشعب الذي نحتاجه.

والله أعلم بالصواب.

بالسياحة وأما بالصناعة العقلية أو الخفيفة وتميز بكل ما يكون التجهيز إما الأساسي أو شبه الأساسي للقرى والمدن. وكما قلت لكم، فالدولة لا يمكنها أن تعمل أكثر مما تعمل. والمغرب - والله الحمد - غني وثري ورجالنا - والله الحمد - قد أعطاهم الله أصنافاً وأصنافاً من الغنى الفكري والروحي. فعلى أبناء هذه الجمعيات أن يتجهدوا وأن يذهبوا إلى الخارج ليعرفوا ينطقتهم ليجذبوا إليها الأموال والسواح ومواسم عالمية للثقافة والفن ولكن على شرط أن تكون تلك الجمعيات تبقى غير صليبية، لاسيما لها إلا ارتباطها بدينها أو بتأجيلها.

ولي أمل أرجو الله سبحانه وتعالى أن يحققه. ومسيبنا أرجو أن تقولوا كلكم معي آمين. هو لن أسمع أو أن أرى يوماً من الأيام عاملاً من رجال الملكة وبمعيته شخصين أو ثلاثة منتخبين من عائلته في يدهم حقيبة واحدة وطف واحد يسيرون كرجل واحد يدا في يد ويترقبون باب الوزارةات كرجل واحد وينتقدون كلهم كرجل واحد للخروج في أقرب وقت ممكن بملف واحد حتى يجعلوا ذلك الملف الذي كان طعناً حقيقياً. ولم لا.

لم يرى المنتخب رجل السلطة كأنه عدو. ورجل السلطة يرى في المنتخب كأنه خصم. أهل لا تجمعنا كلمة التوحيد؟ أهل لا تجمعنا المواطنة؟

إذا كانت هناك مناسبة «ففي ذلك فليتنافس المتنافسون». فأسعد أيامي - وأقول اللهم آمين حقق هذا الحلم - أسعد أيامي هو يوم أحلم أن ثمة من المغاربة منهم من هم رلاة ومنهم من هم منتخبون جاؤوا لمدة سبعة أيام للرباط بملف واحد في حقيبة واحدة يترقبون باباً واحداً بل يحاصرون هذه الوزارة حتى تقول نعم ويحاصرون تلك الوزارة حتى تقول نعم. وبما أنكم قلتم معي آمين، فلن يخيب الله ظنتنا إن شاء الله. «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين».

صدق الله العظيم. والسلام، ليحكم ورحمة الله.